



المؤسسة الأورومتوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان

"الثورات العربية"

على محك تحدي العيش الديمقراطي المشترك

محمد الصغير جنجار

اجتماع مجلس إدارة المؤسسة الأورومتوسطية لدعم المدافعين عن

حقوق الإنسان (EMHRF)

باريس ، 11 أيار/مايو 2013

www.emhrf.org

أي اقتباس يخضع لترخيص من المؤلف

"الثورات العربية": أية قراءة؟

إذا وضعنا جانبا الخلاف حول التسميات (انتقاضات، تمردات، عصيان مدني، ثورات...) الذي ستتكفل بحسمه مستقبلا المسارات التاريخية والقراءات التي ستعرفها، فإنه يحق لنا القول بأن منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تشهد، منذ نهاية سنة 2010، تحولا اجتماعيا وسياسيا عميقا.

في مرحلة البداية الصعبة الحالية، والتي تتخذ في بعض الأحيان أشكالا عنيفة ومدمرة كما هو الأمر في سوريا، فإن كل محاولة لاستشراف المستقبل لن تكون أكثر من رهان أو مخاطرة نظرية، في ظل مسار معقد تطبعه إرادة جماعية عارمة في التحرر من سلطوية سياسية تحكمت لفترة طويلة في بنية الدولة-الأمة، وفي تعبيراتها الإيديولوجية (الوطنية، القومية العربية، الاشتراكية أو الإسلامية...). وهي مخاطرة نظرية أيضا، إذا نحن استحضرننا دروس التاريخ التي كثيرا ما نهنتنا إلى تهافت القراءات الخطية المستهينة بالتقلبات والتراجعات التي كثيرا ما تعقب لحظات الغليان التاريخي والثورات.

وعكس تمارين الاستشراف السياسي، سنكتفي هنا بمحاولة متواضعة لقراءة الوضع الراهن في المنطقة، والبحث في بعض العناصر التي قد تساعد في فهم التطورات الاجتماعية والسياسية الجارية، مع السعي قدر الإمكان لتحديد التحديات والرهانات الجديدة التي تفرضها تلك التحولات على قضية حقوق الإنسان والمدافعين عنها في المنطقة.

بغض النظر عن تنوع المقاربات والتقييمات المتداولة لما يجري في المنطقة، نعتقد أن هناك قراءتين أساسيتين للتطورات الاجتماعية والسياسية المتسارعة التي تشهدها بلدان الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، منذ الهبة الشعبية التونسية التي أسفطت النظام السلطوي للرئيس زين العابدين بن علي (14 كانون الثاني/يناير 2011) :

- القراءة الأولى : تعتبر أن ما حدث في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط منذ أواخر سنة 2010/بداية سنة 2011 له كل خصائص "الحدث" بالمعنى الذي حدده مثلا جاك دريدا. أي، الأمر يمكن التعبير عنه عند حدوثه، لكنه يستحيل التنبؤ به. ومن ثم فهو غير قابل للتوقع (بمعنى مزدوج imprévisible و non-anticipable)، كما لا يمكن احتساب عواقبه أو استشراف آفاقه وتداعياته. الحدث بهذا المعنى، كما يكتب دريدا، لا يمكن أن يكون، قبل وقوعه، إلا أمرا "مستحيلا"¹. وفي هذا التصور للحدث توجد كل العناصر المكوّنة للمفهوم السائد "للثورة" الذي نشأ بعد الثورة الفرنسية (في أواخر القرن 18م)، والذي يعتبرها لحظة قطعية راديكالية مع العهد أو النظام القديم، ومن ثم فهي إعلان عن ميلاد عالم جديد. إن الثورة، بهذا المعنى، انقطاع مفاجئ في مجرى التاريخ، ينطلق بمقتضاه تاريخ جديد؛ تاريخ لم يُعرف من قبل. تلك هي القراءة المتحمّسة وشبه الصوفية التي

¹ Jacques Derrida, « Une certaine possibilité impossible de dire l'événement » in *Dire l'événement, est-ce possible ? Séminaire de Montréal pour Jacques Derrida*, L'Harmattan, 2001, p. 96

صيغت عن اللحظات الأولى لما يسمى بـ "الربيع العربي"، والتي سرعان ما تسرّب اليها الشك، خصوصا بعد الانتخابات التي أعقبت سقوط الأنظمة السياسية (في كل من تونس، ومصر، وليبيا) أو الإصلاح الدستوري (كما هو الحال في المغرب). وقد تم استبعاد هذه القراءة، بل تمّ نسيانها تحت تأثير التوترات والاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي تخللت فترة "ما بعد الثورة".

- هناك إمكانية لقراءة ثانية تركز على التحولات المتلاحقة والتراكمات البطيئة التي تخلق نوعا من الدينامية العادية (banale)، التي لا نكاد نعيها أو ننتبه لها، والتي تفعل فعلها بالتدريج، فتصب الجداول الصغيرة في مجرى مائي سرعان ما يتحول لنهر جارف. كذلك أمر التيارات أو التوجهات الوازنة (les tendances lourdes) التي تضغط بانتظام وإطراد إلى أن تتجمع شروط التحول الكبير الذي نعطيه معنى الحدث. عندئذ لا تكون "الثورة" قطيعة بقدر ما هي عملية إعادة تهيئة أو إعادة ترتيب (mise à niveau / ajustement) لمختلف قطاعات الحياة المجتمعية لتتكيف مع دينامية وروح المجالات التي شهدت تغيرات عميقة، كأن تتم عملية "إعادة هيكلة" السياسي ليكون في مستوى التحولات المجتمعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، إلخ. إنه التصور الذي أود أن أقترحه هنا والمستوحى من الخطاطة أو المنهجية التي وضعها ألكسيس دو توكفيل في كتابه "النظام القديم والثورة الفرنسية"². الأطروحة المركزية في كتاب توكفيل هي أن الثورة الفرنسية ليست قطيعة مع الماضي، بل إنها الترجمة الفعلية للتحولات الاجتماعية والثقافية التي تراكمت طويلا في ظل النظام القديم. لقد كانت بتعبير آخر، نوعا من إعادة ترتيب الشأن السياسي حتى يتلاءم والتغيرات العميقة التي شهدتها بنيات المجتمع الفرنسي على كل المستويات الأخرى.

افترض أن هذا التصور التوكفيلي من شأنه أن يمكّن من فهم المسارات الجارية في البلدان العربية. كيف ذلك ؟

ما سمي في الإعلام بـ "الثورات العربية" هي اللحظة الحديثة التي أظهرت عبر شاشات العالم كيف أسقطت أنظمة سلطوية (هروب، مقتل أو محاكمة ديكتاتور الأمس)، لكنها كشفت أيضا عن شروط الحدث، حيث قدمت للعالم هذا الفاعل الجديد الصانع للحدث - والذي ليس بالزعيم ولا القائد البديل - إنها جموع الشباب.

هذا الفاعل الجديد هو وليد تحولات أو انتقالات ثلاث رئيسية، نضجت في رحم الدولة السلطوية لتهد أركانها من الداخل. وهي انتقالات تضم في ثناياها سيلا من التحولات العميقة التي طالت البنيات الاجتماعية والعقليات والسلوكيات والقيم. يتعلق الأمر بالانتقالات الثلاث الآتية :

الانتقال الديمغرافي: شباب الثورات هو ثمرة لحظة ديمغرافية تاريخية تتميز بتراجع معدل الخصوبة لدى المرأة في كل بلدان المنطقة (في أربعة عقود انتقل هذا المعدل من 7,5 طفل لكل امرأة إلى 2,3) مع تزايد أعداد الشباب، (70% من ساكنة بلدان المنطقة تقل أعمارهم عن 30 سنة). وقد ساهمت هذه النقلة الديمغرافية في إحداث تحول سوسيوثقافي هائل يتمثل في تلاشي المنظومة البطيكية ودخول قيمها في أزمة عميقة. كما تغيرت العلاقات ما بين الأجيال وما بين الجنسين، وبرز الفرد، وظهرت السلوكيات والقيم الفردانية من تحت أنقاض ثقافة الجموع التقليدية.

² وهو مؤلف متأخر وضعه توكفيل في سنة 1856، أي حوالي 20 سنة بعد كتابه "الديمقراطية في أمريكا". انظر الترجمة العربية التي أنجزها خليل كلفت، وصدرت عن المركز القومي للترجمة (2010) القاهرة.

(La démocratie en Amérique)، أنظر منشورات فوليو / غاليمار Folio/Gallimard، 1967 .

الانتقال التربوي: وهو الإقلاع الثقافي المرتبط بانتشار وتعميم التعليم العمومي الجماهيري، بحيث أصبح 90% من الشباب ما بين 15 و 19 سنة في بلدان المنطقة يثقف القراءة والكتابة. بل إنه في بعض البلدان تحقق الولوج للتعليم العالي بنسبة فاقت 50% من الشباب (ما بين 18 و 24 سنة) مع تفوق عددي واضح للفتيات.

الانتقال الحضري: كل بلدان المنطقة عرفت تسارع وتيرة انتقال الساكنة من العالم القروي نحو المدن. ففي حالة المغرب مثلاً انتقل هذا المؤشر من 10% في بداية القرن العشرين إلى 56% في نهايته. ويتوقع أن يصل عدد المغاربة الذين سيعيشون في الوسط الحضري إلى 70% في أفق 2030.

وكل سباق انتقالي، أحدثت هذه التحولات اختلالات انتقالية تنبع من كون التطلعات والانتظارات التي حملها الفاعل الجديد (أي الشباب، المتعلم والحضري والمتصل بالعالم من خلال ثورة وسائل الإعلام والاتصال) تكسرت تحت وطأة الإحباطات المادية والمعنوية (سوء التكوين، إغلاق أبواب الهجرة، البطالة، الهشاشة، انعدام شروط الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية)، مما تجسد في نوع من القلق الوجودي (*le mal-être*)، الخ. ومن ثم فإنه مع انتهاء القرن الماضي، ظهر جلياً أن وضعية مجتمعات حوض جنوبي البحر الأبيض المتوسط، صارت تحتزن توترات قوية ما بين الأجيال، ساهمت في بروز مجتمعات مدنية نشطة، ورافضة لأشكال السلطة القديمة لدولة ما بعد الاستقلال.

تدفع هذه العناصر الأثروبولوجية التي يصعب التقليل من شأنها، خصوصاً عندما تؤخذ في بعدها الديناميكي، إلى اعتبار أن ما يطلق عليه بصفة عامة "الربيع العربي" أو "الثورات العربية" لن يكون هزة سياسية عابرة. إننا بإزاء ظاهرة مجتمعية-سياسية حاسمة، ستشهد، من دون شك، تطورات معقدة. ومن ثم، يفضل قراءة ما بشكل ديناميكي يتجاوز الوضع لموازين القوى القائمة والتعبيرات السياسية المتنافسة. ومع ذلك، وحتى وإن ساهمت العناصر المذكورة في فهم التغيرات الاجتماعية والثقافية الجارية في المنطقة العربية، فإنها لا تسمح بإصدار أحكام مسبقة بشأن المسارات المعقدة التي قد يحملها المستقبل.

السياق الاجتماعي و السياسي الحالي

تدرج السياق الاجتماعي والسياسي الحالي عبر محطتين : الأولى تحققت في مجموعة من البلدان بأشكال مختلفة، ويتعلق الأمر بطرد الديكتاتور والتحرر من السلطوية أو نوع من الانتقال المتفاوض بشأنه أو الهادئ إلى حين. لكن لا أحد يجهل بأن التحرر من الحكم السلطوي أو الاستبدادي (بالانتفاضة أو الثورة) لا يؤدي آلياً نحو مأسسة الحرية (الديمقراطية). أما الخطة الثانية التي انطلقت في بعض بلدان المنطقة، فتهم بناء المؤسسات الديمقراطية، وهو المسار الأصعب. لماذا ؟

بعد لحظات الحماس والنشوة الأولى التي صاحبت الثورات والانتفاضات وإسقاط الآلة السلطوية، استفاق صناع العهد الجديد وانتبهوا إلى كونه لا يملكون مفاهيم وتصورات موحدة عن الإنسان والزمن والتاريخ والدولة والهوية والفرد ولا عن الحدود بين الخاص والعام. فما أن انطلقت أولى محاولات بناء المؤسسات الجديدة (الانتخابات، وضع الدساتير، القوانين، بناء أسس العدالة الانتقالية، الخ)، حتى اتضح للفاعلين أنهم لا يحملون تصوراً موحداً لنموذج العيش المشترك. ومن ثم فقد أصبحت أولوية زمن ما بعد الثورة: هي العمل على التوسيع المتواصل لمساحات نموذج للعيش المشترك يتقاسمه أكثر ما يمكن من المواطنين... نموذج يضمن للجميع الحقوق والحرية الأساسية ؛ ويجعل الشعوب المعنية تدخل نادي الإنسانية وتشاركها قيمها ومعاييرها.

لقد ظلت شعوب المنطقة لزمان طويل مترددة بين الأمن والحرية. أما الآن وقد اختارت الحرية وحدثت نفسها محرومة من لغتها وآليات تفكيرها لاستبطان قيمها. وبعد سقوط السلطوية طفت على سطح المعتكك السياسي مشاريع مجتمعية متضاربة، وسرديات متناقضة.

بناء نموذج للعيش المشترك، يقتضي الاتفاق مبدئيا حول:

أسس العيش المشترك: أي المبادئ والقيم المؤسسة كما تجسدها حقوق الإنسان في صيغتها الكونية الحديثة. لماذا ؟ لأن المعيار الكوني الحديث الذي تقترحه منظومة حقوق الإنسان، يشكل الضمانة لتحقيق كرامة الإنسان باعتباره هدفا وغاية في حد ذاته وليس مجرد أداة أو وسيلة يمكن لهذه الإرادة أو تلك أن تستخدمها على هواها. ومن تم فاعتبار الإنسان غاية في ذاته معناه أنه قيمة مطلقة غير قابلة للتفاوض مع أية سلطة كانت. ومعناه أيضا أنه مستقل بذاته لا يخضع إلا للتشريع النابع من ذاته (القوانين يضعها البشر).

آلياته العيش المشترك: للعيش المشترك أيضا آليات أو أدوات تساهم في تجسيد أسسه ومبادئه على الأرض في المجتمع والسياسة. وهي آليات يمكن اختصارها في أربعة مفاهيم :

- الانتخابات: سيادة الشعب، التداول السياسي السلمي، والقبول بأن يكون فضاء السلطة شاغراً، وليس ممتلأ أبدا بوجه زعيم مقدس أو حزب وحيد احد أو مرشد روحي.
- النقاش العمومي : كطريقة لإدارة الاختلافات، مع ما يفترض ذلك من وجود مجتمع مدني مستقل وناشط، وفضاء عمومي وهيئات للتداول (برلمان، صحافة حرة، إعلام مستقل، الخ.)
- هيئات وليات القرار : ممارسة السلطة من طرف القوى السياسية الشرعية الحائزة على تفويض من الناخبين.
- مساءلة أولئك الذين تم تفويضهم للحكم وإدارة الشأن العام.

هناك من يقبل بالآليات ويرفض الأسس وهي ما نسميه المقاربة الأداة للديمقراطية. لكن الديمقراطية باعتبارها نمودجا للعيش المشترك بين أفراد يختلفون في تصوراتهم للخير والشر للحال والمآل، ليست آليات حسابية (أغلبية عددية) فقط، بل هي بحسب توكفيل نظام مجتمعي. والفرق بين هذا الأخير والنظام التراتبي الأرستقراطي القديم، وهو أن الناس في نمودج العيش الديمقراطي، رغم كل التباينات (الاجتماعية، الاقتصادية، الخ) القائمة فيما بينهم، يعتبرون أنفسهم متساوين في الحقوق (en droit) حتى وإن تمايزوا بالفعل (en fait). ولذلك فعند الانتخاب تتساوى أصواتهم.

للحرية لغتها ومفاهيمها، وشعوب المنطقة لم تتفق بعد على قاموس مشترك، لننظر قليلا :

الإنسان: ما يسميه البعض الإنسان هو موضوع حقوق الإنسان كما هو متعارف عليه دوليا، وهو أساس نمودج العيش المشترك الإنساني الذي يدمج الناس في الكونية وفي نادي الإنسانية. وهو عند آخرين ابن آدم، المؤمن، المكلف ينتمي إلى خير أمة أخرجت للناس. منطلق الدمج الكوني في مواجهة منطلق الاصطفاء/الإقصاء.

الفرد : يبرز الفرد عندما يعتقد الإنسان من الانتماءات والولاءات الأولية (العائلة، العشيرة، القبيلة...) المتجذرة في منطلق البيولوجيا التي تخضع لمنطق الصدفة، وعندما يتحرر من الموروث ليختار قيمه، ويسعى لبناء مجتمع تعاقدي. نمودج العيش المشترك الديمقراطي يتأسس على إيطيقا (éthos) حديثة تجعل الناس يرون بعضهم بعضا باعتبارهم نظراء (des semblables)، حيث تحل المساواة الأفقية محل التراتبية العمودية للنظام القديم. في مقابل مجتمع الأفراد المتساوين، هناك من يسعى للعودة أو البقاء

في الأسرة (الصغيرة والكبيرة) باعتبار المواطنين إخوانا. لكن أن "مجتمع الإخوة" يتأسس عادة على إعادة الإنتاج السياسي للتقليد والتراتبية القديمة، بما فيها تراتبية النوع التي تعنى التحكم والوصاية على الأخوات. التعاقد في "مجتمع الإخوة" سابق على الأفراد (موجود قبل وجودهم)، خارج عن إرادتهم. إنه الموروث وليس الاختيار.

الخاص والعام: نموذج العيش المشترك الديمقراطي يقتضي إعادة تشكيل للعلاقات والحدود بين الخاص والعام (كمجالين متميزين). وفي صلب هذا التشكل الجديد، أساس حديث هو تصور للذات (le soi-même). ذات ليست لها فقط اختياراتها السياسية والدينية والأخلاقية والجمالية، بل لها حميميتها حيث تبنى قيمها في الحب والجمال والذوق (الأكل، الشراب، اللباس...) بكل حرية ومن دون أي ضغط أو إحساس بالذنب أو العار. لكن هناك من يقترح خارطة تدوب الخاص والحميمي في العام؛ مشروع يسعى لنسف حميمية الذات، بحيث يصبح كل أفراد المجتمع نسخة أو استنساخا لنموذج السلف كما يتخيله البعض. هذا المشروع لا ينفي مبدأ حرية الأفراد في اختيار فلسفاتهم وقيمهم الجمالية والدينية، الخ، بل يفرض عليهم نموذج اللباس والطعام والشراب ووصفات تدبير حجرات النوم والعلاقات الحميمة.

الهوية: لزمن طويل انخرقت السلطوية بالدولة الوطنية عن مسارها التاريخي المؤدي للديمقراطية، مستخدمة وقود الهوية (الوطنية، القومية، الإسلامية، الخ). لشرعنة الاستبداد. في مقابل ذلك يطرح اليوم اختيار الحرية الذي يقتضي الخروج من هذيان الهوية المتوحشة (عبد الكبير الخطيبي) أو الهويات القتالة (أمين معلوف) لبناء هويات منفتحة على المشترك الإنساني.

الزمن (التاريخ): الحداثة الديمقراطية نقلت مفهوم الرجاء (l'espérance) من السجل الغائي الديني أو الأسطوري نحو الزمن التاريخي، محدثة مفهوم التقدم الذي يتحقق بالتربية والمعرفة والعلم وبالاكتمال المتواصل لإنسان يوسع مجال إنسانيته باستمرار (perfectibilité de l'homme) كما تصورها روسو. في مقابل ذلك هناك من يقترح "صحوة" تحول الماضي إلى مستقبل، باعتبار أن الزمن بلغ ذروته في لحظة التأسيسي، ومنذئذ يسير في خط تراجع وخطاطي متواصل. إنها أسطورة السقوط الذي لا يوقفه سوى وهم التواصل مع الماضي، مع السلف، والتماهي مع الصورة التي يضعها البعض لعصر ذهبي لم يوجد إلا في خيالهم. إنه الهروب من حاضر الإنسانية نحو تقليد انقطعت الصلة به نهائياً، رغم ما قد يوحي به فلكلور اللباس والوصفات الماضوية التي ليست سوى استحداث (invention) لحاضر بألوان ماضوية.

المواطنة: إنها صفة الفرد الحديث في الفضاء العام المنظم بتعاقد سياسي. كائن مجرد لا يتحدد لا بلونه أو دينه أو جنسه أو ثقاليده وميوله واختياراته الجمالية، الخ. إنه طرف فاعل ضمن تعاقد يحدد حقوقه وواجباته، ويضعه مساوياً للآخرين أمام القانون. وينتمي المواطن للدولة- الأمة الحديثة التي لها تراجمها وسيادتها ومؤسساتها. ويرتبط بالآخرين بموجب رابطة المواطنة. أما نموذج المؤمن المكلف المنتمي للأمة الواسعة (رابطة الإيمان الديني) فيناقض رابطة المواطنة والمواثيق السياسية المؤسسة للجماعة، بالاستناد إلى شريعة متعالية عابرة للحدود.

إلى أين نسير؟

التحولات الاجتماعية والثقافية التي أشرت إليها في بداية هذا العرض، تبين لنا وتعلمنا شيئاً واحداً أساسياً هو أن زمن السلطوية والزعامات المقدسة قد انتهى، وأن هناك نزوعاً قوياً في المجتمعات نحو الحرية وتحقيق كرامة الإنسان. لكن هذا لا يحمي تلك المجتمعات ضد الكبوات العابرة، ولا يعني أنها خرجت من عهد الوصاية الدينية على السياسة الذي غادره الغرب نهائياً.

بعد التحرر تسعى المجتمعات لمأسسة الحرية. وهذا أمر يقتضي، كما يبدو من النقاش المجتمعي الواسع في تونس مثلاً، تحقيق ما يسمونه "الحد الأدنى من التوافق الوطني". وهو ما أسميته نموذج العيش المشترك. وبما أن مجتمعات التحول توجد في وضعية انتقالية،

فهي غارقة في اللاتيقين (incertitude) وتتأرجح بين الأمل المتحمس واليأس المقلق. ومن ثم فإن أولى الأولويات هي إحداث الميكانيزمات التي تدخل المرونة والحيوية في السياسات الانتقالية أي التوافق حول أسس نموذج العيش المشترك، وتشغيل طاقات الاختراع الديمقراطي (صياغة الدساتير، بناء المؤسسات، وضع القواعد الجديدة).

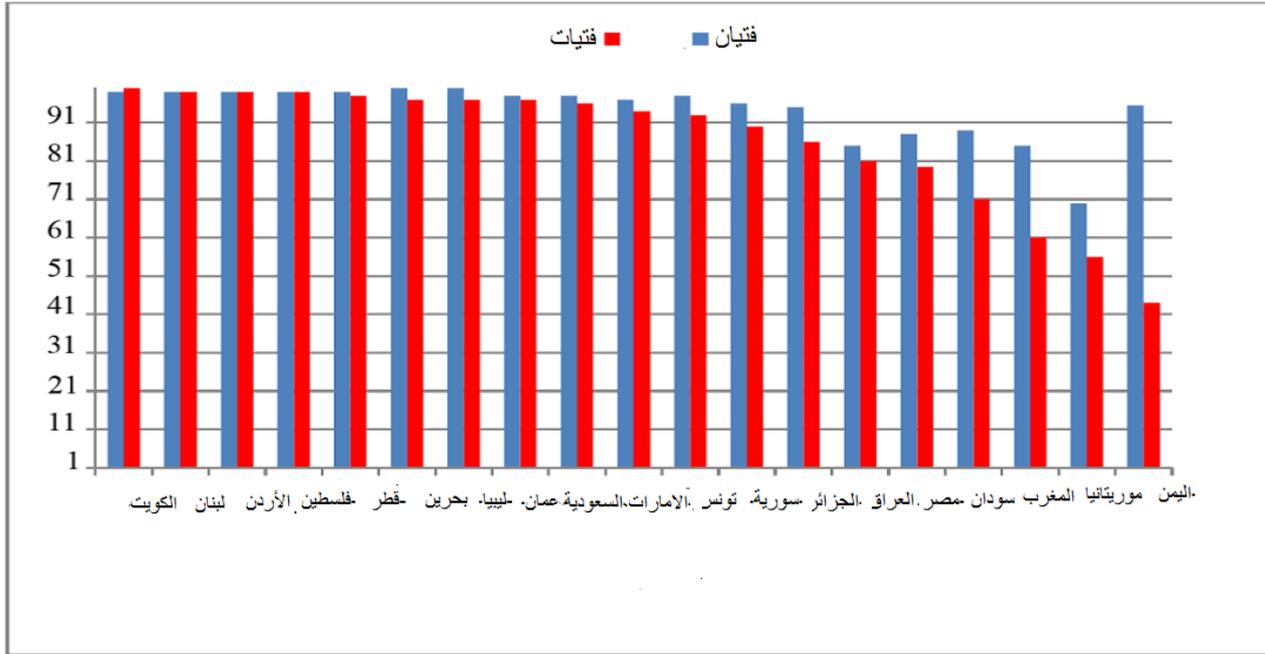
إذا كانت التحولات الاجتماعية التي تم استعراضها في بداية هذه المداخلة، قد ساهمت في تغيير مجتمعات الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وجعلت من الممكن خروجها من الاستبداد السياسي، فإنها مع ذلك بعيدة كل البعد عن توفير ضمانات ضد مخاطر التراجع والتوترات والفوضى. إذا كانت الثقافة السلطوية قد تمكنت من الاستمرار طيلة السنوات الخمسين الأخيرة، وبصرف النظر عن تعبيراتها الإيديولوجية، فذلك بفضل تبعثتها، و إلى حد كبير، لوقود الهوية. فاستطاعت أن تحيد بالدولة-الأمة الحديثة عن مسارها التاريخي نحو الديمقراطية، الأمر ساهم في تعقيد عملية الخروج من تداخل الديني والسياسي، في المنطقة.

ولا حاجة للإشارة إلى الطابع الحاسم الذي يكتسبه السياق الحالي ورهاناته بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في بلدان مثل تونس أو مصر. فهذان البلدان الرائدان يوجدان في منعطف أساسي من تاريخهما الحديث ؛ منعطف يمكن أن تكون له تداعياته مصيرية بالنسبة للمنطقة بأسرها. وتجد قضية حقوق الإنسان صلب كل الرهانات السياسية والاجتماعية والثقافية الراهنة. وفي المفاوضات والنضالات السلمية أو التوترات العنيفة، ستمثل حمايتها وتطويرها أو تعزيزها المؤشر الرئيسي لتقييم التقدم المحرز أو التراجع في مدى تحقق نموذج للعيش المشترك يؤسس للمواطنة والديمقراطية.

الملاحق

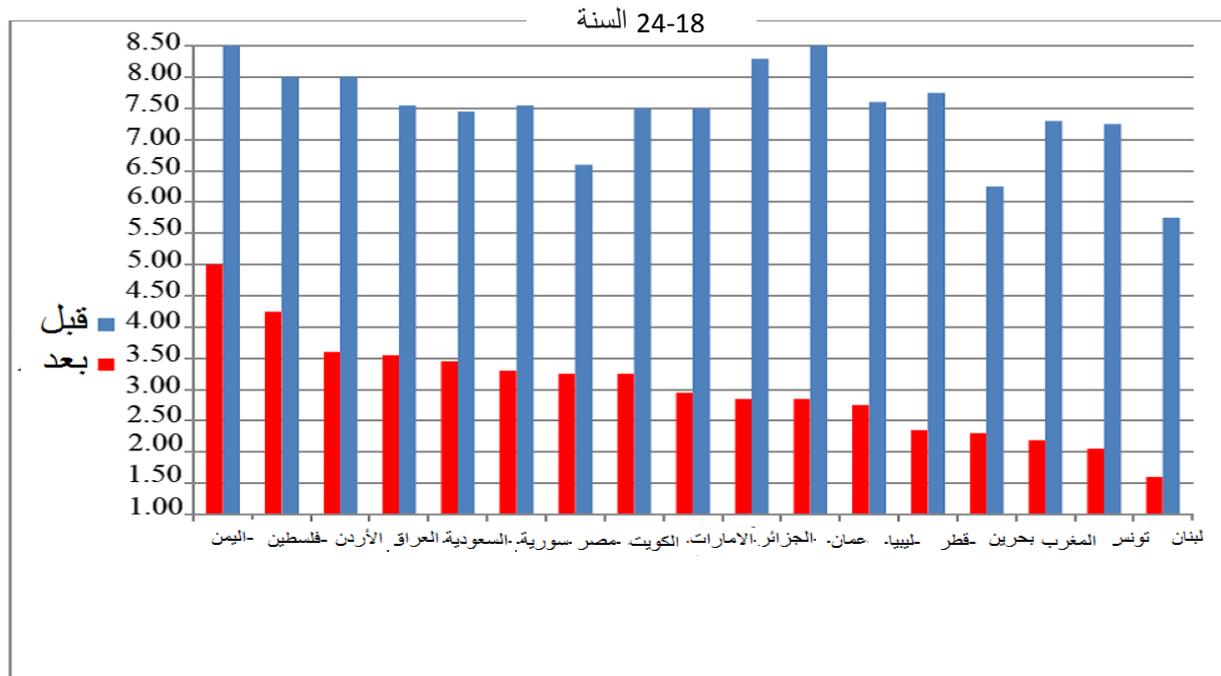
الانتقال التربوي

رسم 1- نسبة الشباب العربي حسب العمر (15-19 سنة) الذين يتقنون الكتابة و القراءة حسب البلدان

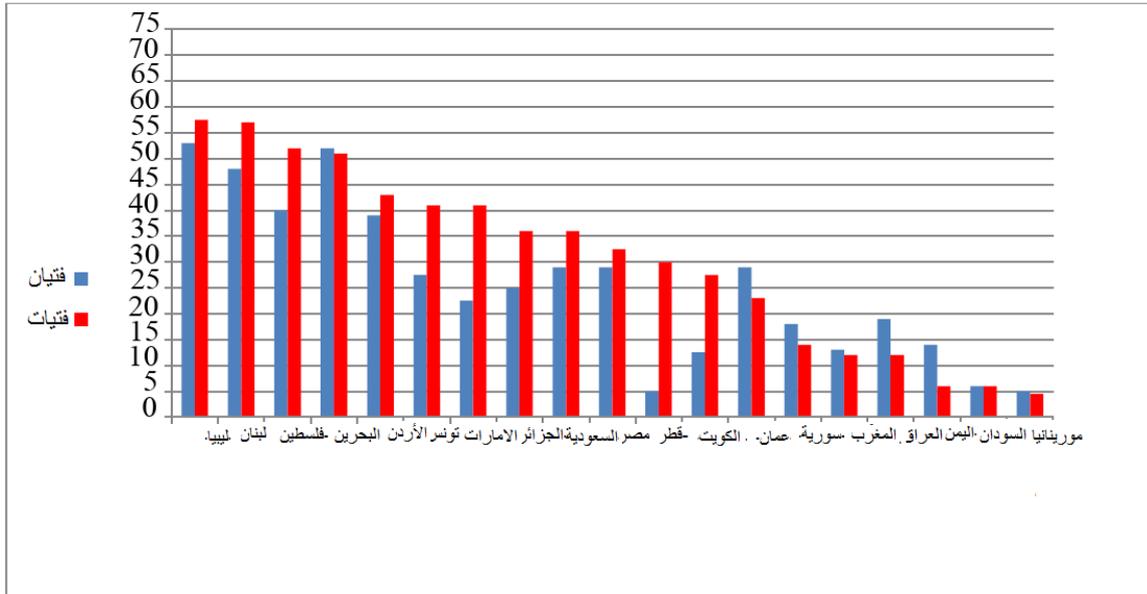


الانتقال الديموغرافي

رسم 2- المعدلات العامة للخصوبة في البلدان العربية قبل مرحلة التحول الديموغرافي و سنة 2010



رسم 4- نسبة الالتحاق بالجامعة، حسب الجنس و حسب البلد (حوالي 2010)



الانتقال الحضري : (نموذج المغرب)

